

أكدوا جدواها في تنشيط الاقتصاد الوطني باحثون: الضرورة تتجه إلى الإفادة القصوى من جولات التراخيص النفطية الثلاث



□ بغداد / صابرين علي

دعا باحثون اقتصاديون إلى ضرورة الاستفادة القصوى من جولات التراخيص النفطية الثلاث التي أبرمتها وزارة النفط خلال النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٠. وأكدوا خلال الندوة التخصصية التي نظمتها قسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية على دور وجدى هذه التراخيص في مستقبل الصناعة النفطية في العراق.

وقدم وكيل مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولي الدكتور صباح الساعدي ورقة عمل أكد فيها أن أسباب تشكيل لجنة دائرة العقود والتراخيص البترولية تعزى إلى الانسجام مع مشروع قانون النفط والغاز.

وتجدر الإشارة إلى أن مسودة قانون النفط والغاز مازالت في أراج مجلس النواب بانتظار إقرارها وسط خلافات سياسية حول كثير من حيثيات هذا القانون.

ونذكر الساعدي أن وزارة النفط استندت في ذلك إلى التشريعات العراقية النافذة مشيراً إلى وجود جوانب ومؤثرات سياسية وقانونية لهذه التراخيص.

وقال الساعدي إن من جملة المؤثرات القانونية هي الكمالة، والضرائب، والسفر والإقامة والعمل والضمان الاجتماعي وتسجيل شركات الوقاية الصحية والنقل والشحن والبيئة، وإصدار تشريعات جديدة مثل قانون الضرائب على شركات النفط الأجنبية وبيان الحاجة إلى تشريعات مثل التحكم التجاري.

وأضاف الساعدي أن الآثار السياسية لهذه الجولات هي إرساء مبدأ الشفافة والتنافس لتعزيز سيادة واستقلالية الدولة على الثروة النفطية.

ومن جهته قال مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولية عبد المهدي العميدي: إن جولات التراخيص بما تتضمنه من إحالة العديد من عقود الخدمة لإعادة تطوير وإنتاج الحقول النفطية في جنوب ووسط وشمال العراق تعد منعطفاً تاريخياً من الناحية الاقتصادية، وما لذلك من أثر بالغ الأهمية في دفع عجلة النمو والتطوير للعراق وبما يتعكس إيجاباً على تحسين المستوى المعيشي والخدمات والنهوض بمختلف القطاعات الصناعية والزراعية والصحية والثقافية والتعليم.

وأضاف العميدي أن جولات التراخيص استندت إلى مبادئ الشفافية والعلمنية والتنافس بين كبريات شركات النفط العالمية التي تم تأهيلها مسبقاً للوقوف على إمكاناتها

الفنية والمالية ووضعها القانوني بما يمكنها من الاشتراك في عملية التنافس، التي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى المنطقة العربية، إن لم يكن المستوى الإقليمي.

وفي بحث لكل من الباحثين عمر هشام محمد ومثنى مشعان المزروعى عن مستقبل الطاقة الحالية المتخطلة بالنفط والغاز للارتفاع بالكلف الاقتصادية مما يجعل الصعوبة بمكان أن تكون بمتناول المستهلكين في الدول النامية.

وبيّن أن الاقتصاد العراقي بصورة عامة والقطاع النفطي بصورة خاصة واجه مشاكل كبيرة منذ عام ١٩٨٠ ولعلها كانت بدايات الانحراف في مساراته الاقتصادية ودخول الاقتصاد العراقي في مرحلة العسكرة، حيث كان هناك تراجع كبير في جميع القطاعات تقريباً نتيجة لما تعرض له القطاع النفطي من عووم المحافظات العراقية لأنها شركة رائدة بهذا المجال.

وتابعاً أن ما تجنيه الدول المتقدمة والأكثر استهلاكاً للطاقة من الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط على المدى الطويل، هو إمكانية تطوير بدائل الطاقة وقد لا تكون المشكلة فنية أو تكنولوجية بقدر ما تكون المشكلة اقتصادية، بحيث يصعب تسويق بدائل عن الطاقة الحالية المتخطلة بالنفط والغاز للارتفاع بالكلف الاقتصادية مما يجعل الصعوبة بمكان أن تكون بمتناول المستهلكين في الدول النامية.

وبيّن أن الاقتصاد العراقي بصورة عامة والقطاع النفطي بصورة خاصة واجه مشاكل كبيرة منذ عام ١٩٨٠ ولعلها كانت بدايات الانحراف في مساراته الاقتصادية ودخول الاقتصاد العراقي في مرحلة العسكرة، حيث كان هناك تراجع كبير في جميع القطاعات تقريباً نتيجة لما تعرض له القطاع النفطي من عووم المحافظات العراقية لأنها شركة رائدة بهذا المجال.

وأضاف الراوي أن السعي لإعادة بناء أسطول نقل النفط العراقي سيكون من خلال تأهيل ناقلات النفط التي كان يملكها العراق أو شراء ناقلات جديدة تتناسب مع الطاقات الإنتاجية المتوقعة. وتابع الراوي يجب أن يكون هناك سعي لاكتشاف وتطوير حقول جديدة بطرح تراخيص أخرى بشروط إشراك الكادر الوطني وإسبما أن هناك العديد من الحقول التي لم يتم الإنتاج منها وتحتاج إلى تقنية لاستثمار العوائد المتحققة في تأهيل البنى التحتية لإسبما في مجالات الطاقة الكهربائية والطرق والنقل والخدمات بما ينمي حياة المواطن العراقي ويعوضه عن سنوات الحرمان وإلا ستهب هذه العوائد دون الاستفادة منها في الداخل بقدر ما تتحول إلى الخارج لسد النفقات الاستهلاكية أو استثمارها في دول الجوار كما يحدث الآن.

المركزي: العراق يستشير صندوق النقد الدولي لحسم ملف الديون التجارية



□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد البنك المركزي العراقي إن العراق سيستعين بصندوق النقد الدولي لإنهاء ملف الديون التجارية بعد انتهاء الوصاية الأممية على الأموال العراقية في حزيران/يونيو المقبل. وقال مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأخبار (كانيزون) إن البنك المركزي العراقي سيستعين بصندوق النقد الدولي لإنهاء ملف الديون التجارية التي يفترض أن يحسمها العراق عبر خطة واضحة". وأضاف أن "اللجنة التي شكلها العراق لوضع دراسة قانونية تمنع أي خطر على أمواله، وضعت آلية للتنسيق بينها وبين صندوق النقد الدولي لمنع أي انتهاك لتلك الأموال ووفق اتفاقية نادي باريس".

وبين صالح ان العراق سيستمر بمنح الديون للشركات التجارية ورجال الأعمال الذين يدعون أنهم يطلبون العراق وفق إجراءات دولية في التسديد.

وفي ٦ آذار الماضي، أكد البنك المركزي أن العراق اتبع سياسة عالية المستوى في تسديد الدين الاقتصادي، كونها لم تواجه مشاكل قانونية، فيما أعلن في ٢٢ من شباط الماضي عن أن العراق

سدد ديون ٣٥٠٠ دأثن تجاري بقيمة ٢,٧ مليار دولار كوسيلة لحماية أمواله الخارجية من تلأعب الشركات التجارية. وكشفت وزارة المالية في السابع من كانون الثاني الماضي عن أن عمل لجنة حماية الأموال العراقية في الخارج سيكون سرياً، لتلافي الشركات الوهمية التي تدعى أنها تطلب العراق أموالاً.

وأكدت وزارة المالية في الأول من كانون الثاني الماضي على أن لجنة حكومية فنية تولت وضع آليات لحماية الأموال العراقية في البنوك الأجنبية، بعد قرار مجلس الأمن

شركة صينية تفوز بعقد قيمته ٢٠٠ مليون دولار لبناء محطة كهرباء في البصرة

□ البصرة / متابعة المدى الاقتصادي



فازت شركة صينية بعقد قيمته أكثر من ٢٠٠ مليون دولار لبناء محطة توليد الكهرباء بقوة ٥٠٠ ميغاواط في البصرة وسط منافسة من شركات أجنبية أخرى.

وقال رئيس مجلس المحافظة جبار أسين: إن الشركة الصينية للمعدات (سي ان ام اي) فازت بعقد بناء أربع وحدات في النجبية كل منها بقوة ١٢٥ ميغاواط وقيمته مئتان وأربعة ملايين دولار. وتتأسس الشركات الأربع بحضور ممثلين وهي "اي بي بي" السويدية السويسرية ومقرها زيورخ، وهيوفاي الكورية الجنوبية، واينكا التركية بالإضافة إلى الصينية.

وأضاف انه خلال سنتين أو أقل ستشهد البصرة تحولاً جذرياً من ناحية الكهرباء.

يشار إلى ان العراق بحاجة إلى ما لا يقل عن ١٤ ألف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة، في حين أن ما لديه حالياً لا يتجاوز سبعة آلاف ميغاواط. ومنذ سنوات، يعاني قطاع الكهرباء في العراق عموماً من نقص في إنتاج الطاقة جراء ما تعرضت له المحطات وشبكات النقل من أضرار كبيرة عند اجتياح البلاد العام ٢٠٠٣. وما أعقبه من أعمال تخريب. ويعتقد العراقيون على مولدات الطاقة المملّكة للنقص المستمر الذي يصل إلى حوالي ١٨ ساعة في اليوم، وأفادت وثيقة لشركة "بارسون برينكفروفت" للاستشارات التي تعمل لحساب وزارة الكهرباء نشرت في الأول من شباط/فبراير الماضي، أن على العراق إنفاق حوالي ٨٠ مليار دولار (٥٨,٢ مليار يورو) في السنوات العشرين المقبلة إذا أراد تلبية حاجات سكانه في مجال الكهرباء، وعلى صعيد ذي صلة ذكر الناطق الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب

المدرس أن مراسيم فتح العروض شهد حضور وزير الكهرباء المهندس رعد شلال سعيد وكيل الوزارة الأقدم المهندس رعد الحارس وسالار محمد أمين نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار والمهندس عادل حميد مستشار وزارة الكهرباء رئيس لجنة الاستثمار، والمهندس ليث حميد مدير عام دائرة الاستثمار والعقود في الوزارة وعدد من السادة المسؤولين فيها، فضلاً عن ممثلي عدد من الشركات. وعدد من وسائل الإعلام. وقال المدرس إن وزير الكهرباء أعلن عن أسماء الشركات الفائزة بالعروض الفنية والتي فتحت عروضها التجارية، وهي شركة ماسكوليك الأردنية وكار العراقية وهي من أصل خمس شركات تقدمت بعروضها للاستثمار في المشروع المذكور، ومن المؤمل أن يعلن اسم الشركة التي ستقوّن بتنفيذ هذا المشروع نهاية الشهر الجاري. بعد الانتهاء من تحليل العروض التجارية التي تقدمت بها الشركات.

وأكد وزير الكهرباء أن مدة تنفيذ المشروع ستكون ٢٤ شهراً، وستدخل الوحدة الأولى للمشروع للخدمة بعد ١٨ شهراً، مبيناً أن المحطة ستدخل للخدمة بالكامل في شهر مايس ٢٠١٣، وأن الكلفة التخمينية للمشروع ستكون ما بين ٩٠٠ مليون إلى مليار دولار. يذكر أن الشركة الفائزة ستقوم بصب الوحدات التوليدية المجهزة من قبل شركة جنرال إلكتريك، ومن ثم تشغيلها، وبيع الطاقة الكهربائية المنتجة إلى وزارة الكهرباء للمدة التي ستبقي في عقد الاستثمار، كما ستمنح الشركة الفائزة مدة ثلاثة أشهر لتقديم التعهدات والضمانات المالية، وفي حال عدم تمكن الشركة الفائزة من إنهاء هذه المعاملات خلال المدة المقررة، يتم استبعادها ويجري ترشيح الشركة الاحتياط الأولى وتمنح أيضاً مدة ثلاثة أشهر لتقديم الضمانات المالية المطلوبة. إلى ذلك قال محافظ البصرة وكالة نزار الجابري: ان المحافظة ستحصل بعد ثمانية عشر شهراً على ٥٠٠

اسعار المواد الغذائية		
المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي نقاعة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي علون	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٣٥٠٠

اسعار السكاثر (كلوص)		
اسبين	٦,٠٠٠	
بن	٣,٥٠٠	
ميامي	٤,٠٠٠	
غمدان	٣,٧٥٠	
دقوف	١٠,٥٠٠	
دنهل	١٦,٠٠٠	
كلواز	٥,٧٥٠	
جيتانز	٧,٥٠٠	

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار ايراني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٢٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار اللحوم		
المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠



جدول باسعار الفواكه والخضراوات			
المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	بانانجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالكي	١٢٥٠	يصل بانواعه	٧٥٠
نفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	ياميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

أسعار المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت الاقوام	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	٣ ١٥	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	٣ ١٥	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انچ	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠